

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2014/Technical Paper.8
10 November 2014
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

المنتدى الإلكتروني حول
"دمج العدالة الاجتماعية في الخطط الوطنية الإصلاحية"
1 آب/أغسطس - 30 أيلول/سبتمبر 2014^(*)



الأمم المتحدة
نيويورك، 2014

(*) أعدّ هذا التقرير السيد ماجد المنحجي، الذي عيّن كميسّر للمنتدى الإلكتروني المذكور أعلاه. والآراء الواردة فيه هي آراء المشاركين في المنتدى ولا تعكس بالضرورة آراء الميسر أو الإسكوا.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
1	3-1 مقدمة
<u>الفصل</u>		
1	6-4 أولاً- معلومات أساسية
2	10-7 ثانياً- تنظيم المنتدى ومنهجية الإدارة
3	11 ثالثاً- مواضيع النقاش
3	36-12 رابعاً- حصيلة النقاشات
3	15-13 ألف- سياق العدالة الاجتماعية
4	26-16 باء- إدراك مفهوم العدالة الاجتماعية والتفاعل معه
5	36-27 جيم- التجارب والرؤى
6	37 خامساً- التوصيات

مقدمة

1- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منتدى إلكترونيًا بعنوان "دمج العدالة الاجتماعية في الخطط الوطنية الإصلاحية"، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1 آب/أغسطس ولغاية 30 أيلول/سبتمبر 2014. ويأتي هذا المنتدى ضمن سلسلة الحوارات الإلكترونية التي بدأتها الإسكوا في عام 2010، والتي تناولت المواضيع التالية حسب الترتيب الزمني: المشاركة في عمليات السياسات العامة (1 تموز/يوليو - 30 آب/أغسطس 2010)، والإعلام والتنمية (1 آب/أغسطس - 30 أيلول/سبتمبر 2010)، والاندماج الاجتماعي (1 أيلول - 30 تشرين الأول/أكتوبر 2010)، والمشاركة والديمقراطية (4 حزيران/يونيو - 30 أيلول/سبتمبر 2012)، والمشاركة وبناء التوافق (4 حزيران/يونيو - 30 أيلول/سبتمبر 2013).

2- وهدف المنتدى إلى مناقشة التحديات الأساسية التي تواجه العالم العربي حالياً والمتعلقة تحديداً بموضوع دمج العدالة الاجتماعية في الخطط الوطنية الإصلاحية. وحرصت الأسئلة على محاولة فهم أدق للشروط اللازمة من أجل تحقيق مشاركة أوسع، كما سعت إلى تحديد العوائق التي تحول دون تحقيق المشاركة المرجوة.

3- ويقدم هذا التقرير ملخصاً عن أعمال المنتدى، إذ يتضمن القسم الأول معلومات أساسية حول المنتدى؛ ويحدد القسم الثاني منهجية إدارته؛ ويتناول القسم الثالث مواضيع النقاشات التي دارت فيه؛ ويعرض القسم الرابع حصيلتها. أما القسم الخامس فيقدم توصيات حول منهجية إدارة المنتدى وسبل تفعيل منتديات الإسكوا الإلكترونية في المستقبل.

أولاً- معلومات أساسية

4- انطلقت خلال الأعوام الماضية ثورات شعبية في الكثير من البلدان العربية، طالب فيها الشعب، رجالاً ونساءً، بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة. ونتجت عن هذه الانتفاضات تحولات سياسية انطوت على عدد من التحديات القصيرة الأجل التي سيكون لها أثر حاسم على مستقبل هذه البلدان والمنطقة العربية ككل. ومن هذه التحديات: غياب التوافق بين المشاركين في الانتفاضات على أبرز أولويات الإصلاح؛ وتقويض المشاركة الفعلية خلال المرحلة الانتقالية للشباب والنساء، الذين شكلوا العمود الفقري للانتفاضات، باستبعادهم من الهيئات الانتقالية وعمليات صنع القرارات السياسية؛ والنزاعات القائمة بين مختلف القوى السياسية بما فيها فلول النظام القديم. وبرزت قضايا أساسية كالإنصاف والمساواة والحقوق، فشكلت الموضوع الرئيسي للصراع حول إعادة تصميم العقود الاجتماعية السائدة. وفي هذا الإطار، من الصعب اقتراح رؤية موحدة عن العدالة الاجتماعية للمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، لأسباب عدة أبرزها الاختلافات العميقة القائمة في ما بينها ومقاومتها للإصلاحات الوطنية، وتعدّد عملية التوصل إلى توافق لا سيما بين المجتمعات المنقسمة على المستويين الاجتماعي والسياسي.

5- بناءً على ما سبق، أطلقت الإسكوا منتدى إلكترونيًا بعنوان "دمج العدالة الاجتماعية في الخطط الوطنية الإصلاحية" خلال الفترة الممتدة من 1 آب/أغسطس إلى 30 أيلول/سبتمبر 2014. ويهدف المنتدى إلى إطلاق نقاشات واسعة حول الأبعاد المتعددة للعدالة الاجتماعية ومتطلبات دمجها في الخطط الوطنية الإصلاحية بالاستناد إلى أربعة مبادئ حدتها الإسكوا، هي: الإنصاف، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة. والجدير بالذكر أن هذه البوابة الإلكترونية جمعت مختلف الجهات المعنية الفاعلة من خبراء، وصانعي قرار،

ومنظمات مجتمع مدني، وناشطين اجتماعيين، لاسيما الشباب منهم، لمناقشة القضايا المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والفرص المتاحة لدمج مبادئ العدالة الاجتماعية في الإصلاحات الوطنية.

6- وتضمن المنتدى الإلكتروني مواد قراءة مهمة صادرة عن الإسكوا وعن مختلف منظمات الأمم المتحدة حول موضوع العدالة الاجتماعية والمشاركة، مما سهّل النقاش ونشّطه. وقد تولّى ميسر المنتدى، المكلف من قبل الإسكوا، عملية إدارة النقاش وتنظيمه عبر طرح الأسئلة المحفّزة للنقاش وتعزيز التفاعل بين المشاركين.

ثانياً- تنظيم المنتدى ومنهجية الإدارة

7- تولّى فريق عمل الإسكوا المعني بتنظيم المنتدى إرسال دعوات للمشاركة في النقاش الإلكتروني، كما عمل على إعداد الخلفية العامة للمنتدى التي تطرح الإشكالية العامة للنقاش وتمهّد للأسئلة المحورية المطروحة فيه. كما وضعت قواعد ونظم محددة للمشاركة في المنتدى والتي تُختصر بما يلي:

(أ) تقديم المداخلات ضمن إطار الأسئلة المطروحة، مع ضرورة الإشارة إلى السؤال في بداية المداخلة؛

(ب) حصر المداخلة بما لا يتعدى ٥٠٠ كلمة؛

(ج) احترام قواعد الحوار، وعدم استخدام لغة مُهينة أو مُشينة، وتفادي التطرق إلى مواضيع حسّاسة؛

(د) الإشارة إلى روابط أو مواقع إلكترونية (في حال استدعت الحاجة) لإفادة المشاركين بمعلومات إضافية ذات صلة بالنقاش.

8- وبلغ عدد المشاركين في النقاشات ستة أشخاص، يمثلون أربع دول عربية هي الأردن، وليبيا، ومصر، واليمن، مع أن مجمل عدد المسجلين للمشاركة أو الذين جرت دعوتهم كان 47 شخصاً.

9- وتفاوتت مساهمات المشاركين الستة من حيث المضمون والعدد، حيث كان لبعضهم خمس مساهمات، في حين اقتصرت مساهمات آخرين على ما لا يتعدى الثلاث مساهمات إلى مساهمة واحدة فقط لكل مشارك. ويعكس هذا التقرير آراء المشاركين بالطريقة التي قدّمت فيه مع الحفاظ على مضمونها.

10- وعيّنت الإسكوا مسؤولاً عن توجيه أعمال المنتدى، خبيراً في الشؤون الاجتماعية والمشاركة المدنية، لتيسير النقاشات وإدارتها وكتابة التقرير الختامي الخاص بأعمال المنتدى. وتتلخص مهام "الميسر" بالتالي:

(أ) وضع أسئلة محورية للنقاش بالتعاون مع الإسكوا؛

(ب) التفاعل مع المشاركين وتحفيزهم على المشاركة، من خلال اعتماد أسلوب التعليق والردّ على مساهماتهم الكتابية واقتراح أسئلة جديدة في سياق النقاش القائم؛

(ج) إضافة مواد مرجعية مهمة تحقّر النقاش وتعزّزه، وتسعى إلى إثراء معلومات المشاركين ومعرفتهم بموضوع المنتدى.

ثالثاً- مواضيع النقاش

11- نظراً إلى أنّ مسار عمل المنتدى يركز على منهجية طرح الأسئلة على المشاركين، وضع ميسر المنتدى بالتعاون مع قسم العدالة الاجتماعية والمشاركة في الإسكوا مجموعة من الأسئلة(*) التي تمحورت حول المسائل الرئيسية التالية:

سياق العدالة الاجتماعية: تهدف الأسئلة المتصلة بسياق العدالة الاجتماعية إلى التعرف على مدى أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية لدول الربيع العربي، ووما إذا كانت حاجة فعلية أم أمراً مُبالغاً فيه، بغرض تحديد الفرص المُتاحة والعقبات التي تحول دون تحقيقها في ظلّ التحول الانتقالي في المنطقة.

إدراك مفهوم العدالة الاجتماعية والتفاعل معه: ركزت الأسئلة في هذا السياق على كيفية إدراك مفهوم العدالة الاجتماعية والتفاعل معه في الدول التي تشهد مرحلة انتقالية نتيجة ثورات الربيع العربي، وكيف انعكس هذا المفهوم كمطلب لدى المجموعات السياسية المختلفة، مع محاولة إدراك أثر الأيديولوجيات المتباينة على استيعابه وتبنيه.

التجارب والرؤى: تُعنى الأسئلة المتصلة بالتجارب والرؤى بتسليط الضوء على تجارب ناجحة أو فاشلة في مجال العدالة الاجتماعية، ومعرفة كيف باتت العدالة الاجتماعية مطلباً شعبياً في سياسات دول الربيع العربي، بالإضافة إلى استخلاص أفكار وتوصيات لبلورة آليات عمل تجعل العدالة الاجتماعية في صلب الاهتمام العام ومطلباً أساسياً على أجندة القوى المختلفة.

رابعاً- حصيلة النقاشات

12- تولى ميسر المنتدى إعداد تقرير حول المناقشات التي دارت في المنتدى. وترتكز منهجية كتابة هذا التقرير على تلخيص أبرز آراء المشاركين واستنتاجاتهم وتوصياتهم. وبذلك، فإن هذا التقرير يعكس آراء المشاركين في المنتدى فقط، وليس بالضرورة آراء الميسر أو الإسكوا.

أف- سياق العدالة الاجتماعية

13- تخص العدالة الاجتماعية كل عضو في المجتمع، وتأتي أهميتها استجابةً للحاجة إلى معالجة مختلف أشكال الظلم المُمارَس، كالاستغلال عبر ممارسات العمل غير العادلة على سبيل المثال.

14- تضطلع العدالة الاجتماعية بأهمية قصوى، خصوصاً أنّ التهميش يطال مجموعات مختلفة من المجتمع، والتي تعجز عن الوصول إلى السلطات المحلية المعنية.

15- تندرج العدالة الاجتماعية في المواثيق الدولية وفي إعلان الألفية الذي شارفت مهلة تنفيذه على الانتهاء، كما تشغل حيزاً مهماً ضمن الأهداف الإنمائية المستدامة.

(*) أسئلة المنتدى والنقاشات ذات الصلة متاحة على الرابط الإلكتروني الخاص بالمنتدى: <http://css.escwa.org.lb/sdd/forum/forums/forum-view.asp?fid=66>.

باء- إدراك مفهوم العدالة الاجتماعية والتفاعل معه

16- في العالم العربي، لا يتم إدراك طبيعة "القهر" الذي يطال الطبقات المحرومة بصورة خاصة، وهذا ما تجلّى في الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة الماضية، حتى لو لم تتم الإشارة إليها بوضوح. فالانطباع العام كان أنّ الاحتجاجات جاءت نتيجة القمع المُمارس بحق الشعب، ولكن "البوعزيزي" في تونس قدّم نموذجاً أفصح عن القضية الأساسية المتمثلة بالفقر والبطالة وفشل سياسات الحكومات في استيعاب مطالب الشباب في مختلف دول المنطقة.

17- تمت تجزئة مفهوم العدالة الاجتماعية، بحيث بات هناك أشكال مختلفة لها. مثلاً، التحرك الشعبي المطالب بتحقيق العدالة للنساء يغفل النظر في الصلات القائمة بين اضطهاد المرأة واضطهاد الفقراء، أو اضطهاد الأقليات العرقية والدينية. وهكذا، فإن هذا "التقسيم" السائد للعدالة يتعارض مع التعريف الأوسع للعدالة الاجتماعية.

18- تعريف العدالة الاجتماعية متعدد الأبعاد ولا يقتصر فقط على جماعات محددة دون غيرها. فمثلاً لا يمكن المطالبة بالعدالة للنساء وإغفال العدالة للشباب، أو حتى تحقيقها للفقراء واستثناء الأقليات العرقية أو الدينية.

19- بالنسبة للنساء، تُعنى العدالة الاجتماعية بتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين. ولكن السؤال يكمن في إمكانية تحقيق هذه العدالة في إطار تمثيل المرأة في سوق العمل فقط، في حين أنها تفتقر إلى تمثيل متساوٍ في الحياة السياسية والحقوق المدنية.

20- مفهوم العدالة الاجتماعية في الدول العربية واسعٌ ويختلف مع اختلاف الجهة التي تبحث عن العدالة. فبالنسبة للفقير، تركز العدالة الاجتماعية على تحسين ظروفه المادية وتلبية متطلباته الحياتية. أما بالنسبة للتاجر، فهي أن تكون الأسواق مفتوحة للجميع وأن يندم الاحتكار لصالح النافذين والمقربين من السلطة. أما بالنسبة للسياسيين وصانعي القرار، فترتكز على تساوي الفرص في الانتخابات. والجدير بالذكر أنّ هذا التباين بين مختلف الجهات المعنية يعود إلى عدم وجود "جهة جامعة" لمختلف فئات الشعب تتحدث باسم الجميع وتهتم بمطالبهم.

21- يرتكز مفهوم العدالة الاجتماعية على تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع في الحصول على الفرص، بغية تحقيق تطلعاتهم دون وجود أي عوائق من الدولة أو أصحاب النفوذ.

22- تتسم العدالة الاجتماعية في دول الربيع العربي بالضعف، كما يمكن القول أنها تراجعت نوعاً ما عمّا كانت عليه بصيغتها المُبسّطة، في ظلّ الأنظمة السابقة التي كانت سائدة قبل اندلاع الحراك الجماهيري.

23- تزايدت المطالب بالعدالة الاجتماعية في عموم بلدان الربيع العربي، دون أن يظهر من الأنظمة السياسية الجديدة أي بوادر لتحقيق أهدافها ومبادئها.

24- يتم التغاضي حالياً عن إيجاد الحلول المستجيبة لمتطلبات العدالة الاجتماعية، وذلك بحجة الحفاظ على الأمن كهدف رئيسي لتحقيق الاستقرار. ولكن ذلك أفضى إلى تفاقم النزاعات، وعدم الاستقرار السياسي، وتدهور العدالة الاجتماعية. ولا تزال مطالب العدالة الاجتماعية، بخلاف الديمقراطية بشكلها الحالي الذي يدعم أصحاب النفوذ والمال، الأكثر حضوراً وتجديداً في العالم العربي، وبالتالي فإنّ عدم تلبيتها سوف يفجر الشارع مرةً أخرى.

25- تؤثر الأيديولوجية على فهم العدالة الاجتماعية. ومن الممكن إيجاد منظومة قانونية ترسخ مفهوم العدالة الاجتماعية ومبادئها، ولكن المشكلة أنّ خصوصية كل مجتمع لا تتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة بمفهوم العدالة الاجتماعية. فغالباً ما يحدث تضارب بين العدالة الاجتماعية من جهة و"العدالة التوزيعية" من جهة أخرى، خصوصاً في ما يتعلق بنصيب المرأة على مستوى الحقوق المباشرة أو على مستوى التنمية ضمن المنظور الإسلامي على سبيل المثال.

26- لا بد من الإشارة إلى خطورة برامج الإصلاح الاقتصادي المصممة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي غالباً ما تُفرض على المواطنين العرب عن طريق التّخب الحاكمة غير الديمقراطية. ولكن الأخطر من ذلك هي الافتراضات الثقافية الضمنية في تلك البرامج ذات النموذج "الغربي"، حيث تعتبر أنّ التنمية والنقدّم والتحديث لن تتحقق إلا من خلالها. وبالتالي، فإن هذه البرامج ذات طبيعة موحّدة وتتجاهل الاختلافات الثقافية بين الدول. وتلوم برامج الإصلاح الاقتصادي الدولية الفقراء على فقرهم، وتحملّ ضمناً البلدان الفقيرة مسؤولية فقرها وعبء تحسين أوضاعها الاقتصادية، في حين يتم تجاهل تأثير السوق الرأسمالي العالمي على الدول الفقيرة التي باتت عرضة لاستغلال الرأس المال الأجنبي.

جيم- التجارب والرؤى

27- في الأردن، شكلت مطالب العدالة الاجتماعية جزءاً من شعارات المحتجّين ولكنها اختلفت مع اختلاف أيديولوجيات الجماعات السياسية المشاركة في الاحتجاجات، إذ تمحورت حول تأمين فرص العمل، والحفاظ على الرفاه، والسيطرة على الخَصَصَة، ومحاربة الفساد. وبغضّ النظر عن "أصول" المحتجّين ومعتقداتهم، فقد تركزت المطالب بصورة عامة على القضايا المعيشية والطبقية التي تطالب بتحقيق المساواة بين جميع الأردنيين.

28- تكمن مسألة العدالة الاجتماعية في التفاصيل لا العموميات، ولذلك لا بدّ من طرح حلول عملية وبديلة. فمثلاً، يعاني اليمن من مشكلة نظام المرتبات الجائر في المؤسسات الحكومية وحتى الخاصة، بالإضافة إلى قضايا التأمين الصحي للموظفين وغيرها. وبالتالي، يتعيّن على المعارضة الاستثمار في هذه القضايا الحيوية طالما أنّ الحكومة رفعت دعمها المباشر للمواطن لجهة تحرير أسعار المشتقات النفطية مثلاً.

29- يحضر مفهوم العدالة الاجتماعية في التشريعات الوطنية في ليبيا ومعظم الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، ولكن المشكلة تكمن في تجسدها على أرض الواقع الذي لا يزال بعيد المنال. يُذكر على سبيل المثال قضايا أطفال الشوارع أو المرأة، وهي قضايا ملحة بحاجة إلى معالجتها لتحقيق الإنصاف المرجو.

30- يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية في ليبيا مجموعة من الإجراءات، أبرزها:

(أ) إعادة النظر في القوانين الوطنية المتعلقة بحقوق الفئات الضعيفة، بما يتواءم مع المعايير والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان؛

(ب) ضمان استقلالية القضاء؛

(ج) تعزيز الدور الإيجابي للإعلام؛

(د) وجود إرادة سياسية لإنجاح الخطط الإستراتيجية الوطنية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية.

31- من الضروري اعتماد خطاب جديد في المنطقة العربية يدعم تحقيق العدالة الاجتماعية ومبادئها، ويؤثر على الفكر السائد بين الناس، ويعزّز ثقافة المساواة والإنصاف والاحترام في المجتمع.

32- في اليمن، يغيب الاهتمام في صفوف القوى السياسية وحتى الناشطين والثوار، بمصالح أصحاب المهن الحرفية الصغيرة المُهدّدة نتيجة زيادة الاستيراد من الصين، وبمسألة توزيع الثروات والموارد الطبيعية، في حين يتركز الاهتمام على مهاجمة الحكومة على أرضية مجردة. فالناشطون في اليمن منخرطون بقوة في حملة ضدّ زراعة شجرة "القات"، رغم أنها منتج زراعي شديد الربحية ولا غنى عنه لدى الفلاحين الفقراء ذوي الملكية الصغيرة. وبذلك، تبدو هذه الحملة فوقية ومتعالية، ولا تأخذ في الاعتبار مصالح التجار والفلاحين الصغار الذين يفتقرون إلى بدائل أخرى مُربحة، وبالتالي فإنّ تبني أهداف هذه الحملة سيؤدي حتماً إلى إفقارهم.

33- الأحزاب الإسلامية بصورة عامة هي الأكثر تنظيماً وحضوراً على مستوى الشارع، ولكنها لا تزال تعاني من نقص ملحوظ في الاهتمام بتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية.

34- لن يتم تحقيق العدالة الاجتماعية إلا من خلال "رفع الحماية والحصانة" عمّن يدير زمام الأمور وينقذ السياسات العامة التي لا تزال تستجيب لمصالح صانعي القرار على حساب الفئات الضعيفة والمهمشة.

35- يجب على المجتمع الدولي تصميم برامج إصلاح اقتصادية جديدة تلبي احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية في مختلف البلدان (وليس اعتماد برنامج واحد ينطبق على الجميع)، بحيث تراعي خصوصية كل بلد وثقافته، وتأخذ في الاعتبار احتياجات وآراء الفئات الفقيرة والمهمشة.

36- تبرز اتجاهات جديدة في العالم اليوم تحاول التخفيف من تأثير أنظمة الأسواق الرأسمالية على الفقراء، على غرار اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يأخذ في الاعتبار القضايا الاجتماعية بشكل أساسي، بما فيها قضايا التعليم والصحة والتوظيف المدعومة من ميزانية الحكومات. هذا بالإضافة إلى اعتماد مبدأ التجارة العادلة مقابل التجارة الحرة، والتركيز على المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص بتأمين فرص عادلة ومتساوية للجميع في إطار الاقتصاد الرأسمالي.

خامساً- التوصيات

37- خلاص المشاركون في المنتدى الإلكتروني إلى عدد من التوصيات هدفها تحسين مسار عمل المنتديات الإلكترونية التي تعتمد الإسكوا تنظيمها في المستقبل. ويمكن تلخيص هذه التوصيات كما يلي:

(أ) تحديد أدقّ لموضوع النقاش وللأسئلة المطروحة خلال المنتدى الإلكتروني والابتعاد عن العناوين الفضفاضة والأسئلة العامة، مما يساعد على تصويب النقاشات وتحفيز المشاركة في الحوار؛ مع الإشارة إلى أن موضوع المنتدى بشكل عام، أي "دمج العدالة الاجتماعية في الخطط الوطنية الإصلاحية"، والأسئلة المحورية خاصة لم تلقَ أي احتجاج أو انتقاد من قبل المشاركين؛

(ب) استخدام عناوين جذابة تستقطب اهتمام المعنيين بالربيع العربي من مفكرين وباحثين وسياسيين وناشطين، رجالاً ونساءً، وتتماشى مع التحولات السريعة التي تشهدها دول المنطقة؛ وضرورة التركيز على القضايا المشتركة بين جميع الفئات مع الإضاءة على التجارب الخاصة؛

(ج) تحديد انعقاد المنتديات الإلكترونية المقبلة في فترة لا تُلحظ أعياداً مُباركة ما قد يؤثر سلباً على نسبة المشاركة والالتزام بتقديم المساهمات. ومردّ هذه التوصية ضعف التفاعل بين المشاركين خلال هذا المنتدى الذي تزامنت فترة انعقاده مع شهر رمضان المبارك وإجازة عيد الفطر، الأمر الذي كان له التأثير الملحوظ على نسبة المشاركة في النقاشات؛

(د) ربط المنتديات الإلكترونية المقبلة بوسائل التواصل الاجتماعي بحيث تظهر مداخلات المشاركين في الوقت عينه على صفحاتهم الشخصية على تويتر وفيسبوك مثلاً، مما يشجّع مشاركين آخرين على المشاركة في النقاش ويوسّع نطاق المساهمات الكتابية؛

(هـ) توسيع نطاق المشاركة في المنتدى بحيث لا تقتصر فقط على التفاعل بين المستخدمين من برامج الإسكوا الذين سبق لهم أن شاركوا في نشاطات مماثلة، وذلك بالاستعانة بإعلانات ممولّة واسعة النطاق، كتلك التي تتيحها مواقع فيسبوك أو تويتر وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي بغية الوصول لشرائح عريضة من الفئات الاجتماعية؛

(و) استضافة متخصصين إعلاميين وخبراء في المواضيع المختلفة التي تطرحها المنتديات الإلكترونية، فالإشارة بصورة مسبقة إلى مشاركة هؤلاء تساعد في تعزيز مستوى النقاشات وتوسيع قاعدة المشاركة فيها.